مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:01 السنة:2020 الصفحة: 1402–1427 تاريخ النشر:05–08–2020

النظريات الاقتصادية الحديثة للقطاع الثالث الخيري ودوره في تحقيق التنمية المستدامة "النموذج الأمريكي"

Modern economic theories of the third sector of charity and its role in achieving sustainable development "American model"

الطالبة. سهام ساري
sari.siham@univ-bba.dz
جامعة فرحات عباس سطيف 1
د. ميلود زنكري
miloud.zenkri@univ-bba.dz
جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج

تاريخ الإرسال: 11-02-2019 تاريخ القبول: 23-02-2020

I. الملخـــص:

لقد أدى تراجع القطاع العام وتخلي الدولة عن أنشطتها الاقتصادية بفعل سياسة الخوصصة إلى تقلص في المداخيل العمومية دون أن ننسى تراجع عائدات الرسوم الجمركية جراء تطبيق برنامج التفكيك الجمركي، وهي عوامل زادت من تنامي العجز في الميزانية العامة للدولة، وتحتم التفكير في إيجاد مصادر تمويل بديلة، حيث يهدف هذا البحث إلى ابراز دور القطاع الخيري، ومؤسسات المجتمع المدني أو ما يسمى "بالقطاع الثالث" أو "الخيري أو التطوعي"، والذي أخذ بعدا مهما في النظم الغربية وهو ما يطرح على حكومات البلدان الفقيرة تحديات كبرى، في وقت لم تعد فيه الدولة قادرة على الاستجابة لكل الحاجيات العامة للمواطنين بمقاييس التنمية المستدامة. باعتماد المنهج

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:01 السنة:2020 الصفحة: 1402–1427 تاريخ النشر:05–08–2020

الوصفي التحليلي. وذلك بأخذ نموذج الولايات المتحدة الأمريكية أين أصبح هذا القطاع استراتيجي يساهم في مختلف الأبعاد الرئيسية للتنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بنسب معتبرة تكمل كل من القطاع الخاص والعام.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة؛ الوقف؛ القطاع الثالث.

Abstract:

The decline of the public sector and the state's abandonment of its economic activities due to the privatization policy have led to a decline in public revenues, without forgetting the decline in customs revenues as a result of the customs dismantling program implementation. These factors have increased the deficit in the state budget, which makes considering alternative sources of funding imperative, as well as the role of the private sector and the civil society institutions or the so-called "The third sector" or "charitable or voluntary" which has taken on an important dimension in western systems, and poses serious challenges to the poor countries' governments at a time when the state is no longer able to respond to all the general needs of citizens in the sustainable development standards.

Keywords : sustainable development, the 3rd sector, Wakf

1. المقدمـــة:

شهد القطاع الخيري في البلدان الغربية نموا متسارعا في القرنين الماضيين، حيث أصبح النشاط الخيري والتطوعي يحتل حيزا مهما من الثروة الوطنية في المجتمعات الغربية بما يملكه من أصول، وبما يوفره من خدمات اجتماعية كثيرة وبتمويله لشبكة واسعة من المؤسسات الخدمية، في مجالات حيوية عدة كالتعليم والصحة والثقافة والفنون والبيئة

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:01 السنة:2020 الصفحة: 1402–1427 تاريخ النشر:05–08–2020

والبحث العلمي وحقوق الإنسان والأسرة ورعاية الطفولة والمساعدات الدولية، وغيرها من الخدمات والمنافع العامة، التي تدخل في إطار مستلزمات التنمية المستدامة. ومن المتوقع أن يزداد دور القطاع الثالث في الاقتصاديات المتقدمة، والذي أصبحت له مساهمات كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة، وأن يحتل مكانة مرموقة في النظام العالمي الجديد، فما هو دور القطاع الثالث في تحقيق التنمية المستدامة، بطرح الافتراض الرئيسي التالي: يساهم القطاع الثالث في تحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها الرئيسية الاقتصادية منها والاجتماعية والبيئية.

– إشكالية البحث:

إن دور مؤسسات الأوقاف في تحقيق التنمية المستديمة ينطلق من أهمية هذه المؤسسات في الاستدامة المالية التي توفرها لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وحتى البيئية، وذلك من خلال ما تستقطبه من موارد مالية بشكل دائم ومتجدد، يحقق استدامة هذه المؤسسات واستمراريتها في المساهمة في تحقيق الأبعاد الأساسية للتنمية المستديمة، ما يبرز أهميتها الكبرى كمؤسسات تلعب دورا محوريا في تحقيق التنمية الشاملة المستديمة.

من خلال ما سبق فان إشكالية هذا البحث ستتمحور حول السؤال التالي:

ما هو دور مؤسسات القطاع الثالث في تحقيق التنمية المستديمة ؟

– فرضيات البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى اختبار صحة الفرضيات التالية:

- تعتبر مؤسسات القطاع الثالث مؤسسات خيرية مستديمة تقوم بمشاريع وأنشطة مستديمة تساهم في تحقيق الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتي تمثل أهم محاور التنمية المستديمة من خلال تجدد واستدامة مواردها المالية.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:01 السنة:2020 الصفحة: 1402–1427 تاريخ النشر:05–08–2020

- يقوم القطاع الثالث في الاقتصاديات المعاصرة بدور كبيرا في تحقيق التنمية المستديمة في إطار نظريات الرأس مال الاجتماعي أو الاقتصاد الاجتماعي .
- تطرح بعض التجارب العالمية نماذج حقيقية لإعادة بعث مؤسسة الأوقاف، وأن التجارب الدولية يمكن أن تشكل مصدرا لإقامة سياسات أكثر نجاعة في إطار التقيد بالأصول الشرعية.

– أهداف البحث:

تبرز أهمية دراسة هذا الموضوع من خلال احتدام النقاش حول دور القطاع الثالث بما يوفره من خدمات للوصول إلى تنمية شاملة ومستديمة، خاصة بعد الانجازات الكبيرة التي حققها هذا القطاع في الاقتصاديات الغربية، حيث يمكن اعتبار مؤسسات الأوقاف إحدى السبل الكفيلة لاستغلال تراثنا الحضاري والإسلامي في جانبه المالي والاقتصادي لمعالجة مشاكلنا المعاصرة وإحداث بديل يتماشى وخصوصيتنا الحضارية والاجتماعية، وعلى هذا الأساس فان أهداف دراسة هذا الموضوع تتجلى فيما يلي:

– التعرف على مكانة القطاع الثالث في المساهمة التنموية في البلدان الغربية.

– التعرف على مختلف الأدوار التي تقوم بها مؤسسات القطاع الثالث في تحقيق التنمية الشاملة المستديمة.

– تأكيد فكرة الاقتصاد القيمي، وهذا من خلال إبراز جانب من جوانب الفكر الاقتصادي الإسلامي واهتمامه بالقيم من خلال إقامة مؤسسات كمؤسسة الأوقاف والتي تضع في دائرة اهتمامها الجوانب الاجتماعية التكافلية والتضامنية للمجتمع.

– منهج البحث:

تماشيا مع متطلبات البحث فان المنهج المتبع في هذه الدراسة يتمثل في الأسلوب الوصفي التحليلي، وهذا من خلال جمع مختلف المعلومات والبيانات المرتبطة بالموضوع،

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:01 السنة:2020 الصفحة: 1402–1427 تاريخ النشر:05–08–2020

ومحاولة تحليلها ومناقشتها للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها، بالإضافة إلى استعمال المنهج المقارن من خلال التعرض للمقارنة بين مؤسسات الأوقاف والزكاة في الدراسات الواردة في الموضوع.

2. الإطار المؤسسي للقطاع الثالث، الحقيقة والمكونات:

1.2 تعريف القطاع الثالث

يشير مصطلح القطاع الثالث غير الهادف للربح في أدبيات العمل الخيري إلى المؤسسات التي تقع بين القطاع الخاص والهادف للربح والقطاع العام.[1] ولقد استخدمت عدة مصطلحات في وصف مجموعة مؤسسات القطاع غير الربحي* فجاءت العديد من المسميات مثل "القطاع الخيري" و"القطاع المستقل" و"القطاع التطوعي" و"القطاع المعفي من الضرائب" و"المنظمات غير الحكومية" و"الاقتصاد الاجتماعي".[2] وقد أوضح ليستر م.سالمون "Laster M. Salamon" أحد منظري هذه الظاهرة أن كل مصطلح

[1]– ليستر م. سالمون وهيلموت ك أنهاير، (1994) **مفهوم العمل الخيري والتطوعي، دراسة مقارنة للقطاع غير الربحي، الغرض المنهجية، التعريف، التصنيف**، ترجمة بدر ناصر المطيري، الأمانة العامة للأوقاف الكويت، ص12.

* في محاولة لوضع تعريف موحد وتوحيد تصنيفه تبنت جامعة (جون هوبكتر بالولايات المتحدة الأمريكية مشروع بحث مقارن استطاع الوصول إلى تعريف واحد اساسه) بنية المؤسسة وعملياتها (ووضع تصنيفا لمؤسسات هذا القطاع وأسماه) التصنيف الدولي للمنظمات غير الربحية)

[2]–Wolfgang Seibel and Helmut K Anheir, Sociological and Political Science Approaches to the Third Sector.in the third sector: comparative studies of Nonprofit organizations, editors by Helmut K Anheir and Wolfgang Seibel, Walter de gruty , BERLIN.1990. p7.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:01 السنة:2020 الصفحة: 1402–1427 تاريخ النشر:05–08–2020

من هذه المصطلحات ينطلق من الحقيقة التي تمثلها هذه المؤسسات والمنظمات على حساب الجوانب الأخرى.[1]

فهناك **التعريف القانوني** الذي يركز على ما ينص عليه قانون البلد المعني لتصنيف المنظمات التي تندرج ضمن القطاع الثالث، والنوع الثاني هو **التعريف الاقتصادي** المالي الذي يؤكد على مصدر الدخل للمنظمة، وهذا المعيار هو الذي أخذ به نظام الأمم المتحدة للحسابات الوطنية، بينما علماء السياسة أشاروا إلى أنه مجال أو منطقة وسيطة بين السوق والدولة.

أما **التعريف الوظيفي** لمؤسسات القطاع غير الربحي يؤكد على الوظائف أو الأغراض التي تؤديها هذه المنظمات في هذا القطاع، أما **التعريف البنيوي والإجرائي** فهو يركز على البنية والعمليات الأساسية للمنظمة وليس على غرضها ومصدر دخلها.[2]

–أما المنظمة غير الحكومية فهي وفقا لوثائق **الأمم المتحدة** الصادرة في عام 1994م، تمثل كيانا غير هادف للربح وأعضاؤه مواطنون أو جماعات من المواطنين ينتمون إلى دولة واحدة أو أكثر وتتحدد أنشطتهم بفعل الإرادة الجماعية لأعضائها، استجابة لحاجات أعضاء واحدة أوأكثر من الجماعات التي تتعاون معها المنظمة غير الحكومية.[3]

---

[1]–Edith Archambault.Public Authorities and Nonprofit Sector.In France. in the third sector: comparative studies of Nonprofit organizations, editors by Helmut K Anheir and Wolfgang Seibel, Walter de gruty , BERLIN.1990. P295.

[2]–كمال منصوري، (2009)، **الإصلاح الإداري لمؤسسات قطاع الأوقاف**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص121.

[3]– نجوى سمك والسيد صدقي عابدين، (2002)، **دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة، الخبرتان المصرية واليابانية**، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، ص48.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:01 السنة:2020 الصفحة: 1402–1427 تاريخ النشر:05–08–2020

2.2 الأشكال المؤسسية والقانونية للقطاع الثالث

القطاع الثالث ليس إدارة قائمة بذاتها أو وزارة حكومية ذات هيكل إداري، ولكنه قطاع يتشكل من مؤسسات مختلفة وبسبب اختلاف المفهوم القانوني للعمل الخيري والوقفي في البلدان الغربية فإنه من الصعب حصر جميع مؤسسات القطاع تحت عنوان واحد[1]، غير أن المؤسسات الخيرية والمنظمات غير الحكومية المشكلة للقطاع الثالث في البلدان الغربية تتوزع فيما بين المؤسسات الخيرية والأمانات الوقفية والجمعيات، وبيانها فيما يلي :[2]

- **المؤسسات غير الربحية**

تعرف المؤسسات غير الربحية بأنها شخصية اعتبارية لا تهدف إلى الحصول على عوائد مادية، وقد تتخذ صورة مؤسسة تمارس أعمالا خيرية بحتة أو نشاطات دينية أو ثقافية وغيرها، وكان هذا المصطلح قد برز لدى المؤسسة الغربية كجهات معفاة من الضرائب في استثماراتها التي غالبا ما تكون في شكل شركات استثمارية وقفية أو أسهم وقفية أو أسهما استثمارية أو كجهات تعليمية غير ربحية(مدارس، جامعات، مراكز بحث)، أو مستشفيات وتقوم بدعم العمل الخيري والأهلي ومؤسسات المجتمع المدني، كما أن بعضها يقبل التبرعات.

- **المؤسسات الخيرية والوقفية** :Foundation

تقوم هذه الصيغة على أساس وقف أموال معينة من العقارات أو المنقولات للإنفاق من ريعها على أغراض خيرية ومنافع عامة لا تستهدف الربح، كإنشاء

[1]– منذر قحف، المرجع السابق، ص43.

[2]– إبراهيم البيومي غانم، (2000)، **الأوقاف والسياسة في مصر**، دار الشروق، القاهرة، ص66.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:01 السنة:2020 الصفحة: 1402–1427 تاريخ النشر:05–08–2020

المستشفيات أو المدارس أو الملاجئ أو للإنفاق على بعض ما يكون موجودا من هذه الهيئات بالفعل.

- **الاستئمان:** Trust وهو أن يضع الشخص ماله –عقارا أو منقولا – أو جزءا منه في حيازة شخص أخر يسمى (الأمين) أو يضعها في حيازة أكثر من شخص يكونون (مجلس الأمناء)، ليقوم بتوظيف هذا المال. واستثماره لمصلحة شخص أخر أو أكثر من أولاد الوصي أو ذريته، وهذا ما يسمى بالاستثمار (الأهلي)وقد يكون هدف الموصي هو تحقيق مصلحة عامة يختارها هو، وهذه الحالة في الاستئمان تسمى (الاستئمان الخيري)، والأمين أو مجلس الأمناء قد يكون شخصا طبيعيا أو اعتباريا كالمصارف والشركات المتخصصة في استثمار أموال (الترست)وإدارتها.
- **الجمعـــيات الخيرية والأهلية:** Association

يؤسسها عدد من الأشخاص (بحد أدنى لعدد الأعضاء المؤسسين يحدده القانون، كما يحدد مواصفاتهم)، بدافع حب الخير وخدمة الغير –أو خدمة أعضاء الجمعية، أو فئة اجتماعية ما – وتعتمد الجمعية في تمويل أنشطتها على اشتراكات الأعضاء وتلقي الهبات والحصول على المساعدات بما في ذلك المساعدات الحكومية، بخلاف المؤسسة الخيرية التي تقوم على أساس الإيقاف.[1]

3. المقاربات الحديثة للقطاع الثالث في النظرية الاقتصادية

* هذا بالإضافة إلى أشكال أخرى يقترحا السلومي مثل مراكز الحوارت الوطنية، ومراكز الحوارات الدينية والحضارية ومراكز الأبحاث والدراسات وهذه المراكز المستقلة عن الحكومات والتابعة للقطاع الثالث لها جهود عظيمة في العمل على الاصلاح في جميع قطاعات الدولة مثل مؤسسة راند البحثية الأمريكية الناشطة في التوجيه العلمي للحكومة الأمريكية، بالنقد البناء ودراسات الاصلاح، ولذلك تنفق الولايات المتحدة ما يقارب 180 مليار دولار على البحث العلمي سنويا.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:01 السنة:2020 الصفحة: 1402–1427 تاريخ النشر:05–08–2020

تظهر النظريات الاقتصادية للمنظمات غير الربحية في الكتابات الاقتصادية في الدول الغربية مقسمة إلى قسمين: القسم الأول هو النظريات المتعلقة بدور المؤسسات الخيرية وتتناول الغرض من وجود هذا النوع من المؤسسات في اقتصاد أي دولة، وكذلك الوظائف الاقتصادية التي تقوم بها هذه المؤسسات، ولماذا يقتصر تواجد هذه المؤسسات الخيرية في قطاعات دون الأخرى. والقسم الثاني هو النظريات التي تتعلق بسلوك هذه المنظمات وتتناول أهداف المؤسسات الخيرية، ودوافع المساهمين والمديرين في العمل او المساهمة في هذه المؤسسات وكيف تخلف كفاءتها الإنتاجية عن المنظمات الحكومية والخاصة، ومدى مساهمة نواحي الاختلاف في تكوين شكل ومضمون مؤسسات القطاع الثالث.

1.3 المداخل المنهجية الحديثة لعلاقة القطاع الثالث بالاقتصاد

باستقراء النظرية الاقتصادية الحديثة وتحليلها، فان المقاربات التي تربط العلاقة بين القطاع الثالث والاقتصاد تتعدد، ويمكن الوقوف على المداخل التالية:[1]

1.1.3المدخل السياسي

يركز المدخل علي طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني خاصه في الأنظمة الديمقراطية التي تعتبر هذه المنظمات ضمن قواعد اللعبة السياسية حيث يتحقق استقرار الحكومة ولا يضر بمصالح أصحاب النفوذ في المجتمع. وفقا لنظريه سلمون الأطراف الثلاثة هم –: الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات غير الربحية بينهم العقد الاجتماعي–:

الحكومة : تقدم بعض المساعدات المالية والعينية وتمنح الإعفاءات الضريبية.

القطاع الخاص : يقدم دعم مالي مقابل الإعفاءات الضريبية من الدولة.

[1]– إبراهيم بن على الملحم، (2004)، **إدارة المنظمات غير الربحية الأسس النظرية وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية**، جامعة الملك سعود الرياض، ص.9.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:01 السنة:2020 الصفحة: 1402–1427 تاريخ النشر:05–08–2020

المنظمات غير الربحية : تقدم سلع وخدمات لسد الفجوة بين ما يقدم من الحكومة والقطاع الخاص. وهذا ينعكس علي الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

2.1.3 المدخل الاقتصادي: يركز هذا المدخل علي أن النظام الاقتصادي الرأسمالي غير قادر علي تلبية بعض الاحتياجات الأساسية للمجتمع بسبب تدني الأرباح أو لقلة الطلب وعدم سرعة الحكومة في هذا المجال لذا ظهرت منظمات بديله أو مكملة للحكومة وهي المنظمات غير الربحية. ومن النظريات التي تفسر ظهور المنظمات غير الربحية أهمية الشعور بالحماية من استغلال القطاع الخاص، لذا فان المستفيدين من الخدمة يطمئنون أكثرهم لأنهم يحصلون عليها من المنظمات غير الربحية.

3.1.3 المدخل التاريخي: نشأت وتطورت المنظمات غير الربحية من خلال المؤسسات الدينية. قامت هذه المؤسسات الدينية بإنشاء المراكز لرعاية الفقراء وتقديم الملابس والغذاء والعلاج وتلك الخاصة بالتعليم وذلك لغرض تحقيق التوازن في المجتمع. ثم تطورت المنظمات غير الحكومية بفعل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية وانفلت تدريجيا عن المؤسسات الدينية.

4.1.3 المدخل التنموي: نظراً لفشل الكثير من الدول النامية في تنفيذ مشاريعها التنموية بسبب وجود جهاز بيروقراطي إداري معقد تنقصه الكفاءة والفعالية مكبل بالفساد الإداري. لذا وُجِدت المنظمات غير الربحية لتنفيذ مشاريع التنمية واعتمدت عليها مؤسسات التمويل الدولية.

2.3 القطاع الثالث في الفكر الاقتصادي المعاصر

اهتم الفكر الاقتصادي المعاصر بدور مؤسسات القطاع الثالث، وظهرت عدة نظريات توضح وتناقش الدور الاقتصادي لهذه المؤسسات، ولوحظ على هذه النظريات

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:01 السنة:2020 الصفحة: 1402–1427 تاريخ النشر:05–08–2020

بأنها نوعان (هنسمان)[1]ـــ تكون تارة تنافسية وتارة تكاملية، ومن أهم هذه النظريات ما يلي:

1.2.3 نظريات تشرح دور المنظمات غير الربحية :

وتجيب على التساؤلات التالية:

– لماذا توجد المنظمات غير الربحية في الاقتصاد الرأسمالي ؟

– ما هي الوظائف الاقتصادية التي تؤديها ؟

– لماذا تتواجد المنظمات غير الربحية في صناعات وخدمات معينة ولا تعمل في أخرى؟

– كيف تؤدي المنظمات غير الربحية دورها من خلال عملها مع المنظمات الربحية والحكومية؟

من هذه النظريات:

➢ **نظرية السلع العامة:** المنظمات غير الربحية تعمل كمنظمات خاصة وتقدم سلع عامة. وبناءا على ما سبق يمكن القول بأن الدولة تتحمل أعباء توفير السلع العامة وقد تتر ك ذلك للقطاع الخاص الربحي أو غير الربحي ومن هنا فان القطاع الثالث يمكن أن يلعب دور في توفير السلع العامة [2]

[1]– هيفاء بنت رضا جمل اليل، (2000)، "**المنظمات الإنسانية غير الربحية كقطاع اقتصادي ثالث التجربة السعودية**"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، ص.217.

[2]– ويؤخذ على نظرية السلع العامة أنها تركت سؤالين من دون إجابة: لماذا تقدم المنظمات الانسانية التجارية خدمات خاصة تتزايد حصتها من سنة إلى أخرى تحقق منافع خاصة لفرد او لأفراد بعينهم

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:01 السنة:2020 الصفحة: 1402–1427 تاريخ النشر:05–08–2020

➢ **نظرية العقد الفاشل:** المنظمات غير الربحية تبرز في المجالات التي يجد فيها المستفيد من الخدمة صعوبة في تقويم مستوى الخدمة المقدمة له من حيث الكم والكيف والنوع. في حين أن المنظمات الهادفة للربح تقوم بتقديم خدمات ذات مستوى منخفض وجودة أقل مقابل تكلفة مرتفعة يتحملها المستفيدون، نتيجة تغليب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة والاجتماعية لأنها لا تلتزم بالعقد الأخلاقي والاجتماعي غير المكتوب. والمنظمات في القطاع الثالث وبحكم عدم وجود منافع شخصية وتطبيقا لمبدأ عدم توزيع الأرباح يدفع المشرفين عليها إلى تحسين الخدمة من حيث المستوى والجودة.[1]

2.2.3 نظريات خاصة بدراسة سلوك المنظمات غير الربحية

إن نظريات الدور الذي تقوم به مؤسسات القطاع الثالث كانت كلها نظريات أخذت بعين الاعتبار جانب الطلب، أي أنها قدمت الأسباب التي تجعل المستهلكين يختارون التعامل مع هذه المؤسسات تفضيلا عن الشركات التجارية خاصة في ظل قيود عدم التوزيع. أما نظرية سلوك هذه المؤسسات فركزت على الاهتمام بالأسباب التي جعلت مثل هذه المنظمات تتطور وتبقى، وتجيب على التساؤلات التالية:

مثل خدمة التعلم في المدارس الخاصة ورعاية الأطفال في الحضانة، وفي نفس الوقت تعالج النظرية هذه الخدمات على أنها سلعا عامة

لماذا يقتصر دور المنظمات الانسانية على تلبية الجزء الناقص من الاحتياجات الذي لا يلبيه القطاع العام والخاص، في الوقت الذي يسمح فيه لبعض هذه المؤسسات بإنتاج السلع أو الخدمات العامة، في ظل غياب دور القطاع الحكومي والخاص في هذا المجال.

[1]– ويرجع أصل ومفهوم نظرية العقد الفاشل إلى عام 1963 حيث اقترح أصحاب هذه النظرية التنويع في انشاء المستشفيات لتقديم الخدمات الصحية لأنها تقدم خدما أفضل وأجود من تلك التي تقدمها مؤسسات القطاع العام وبالتالي فهي قادرة على كسب ثقة أفراد المجتمع ويمكن تقييم جودة خدماتها والحكم عليها. لمزيد من التفصيل انظر: المرجع السابق، ص222.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:01 السنة:2020 الصفحة: 1402–1427 تاريخ النشر:05–08–2020

– ما هي أهداف المنظمات غير الربحية ؟

– ما هي حوافز المديرين والعاملين للعمل في المنظمات غير الربحية ؟

– كيف تختلف دراسات الإنتاجية والفاعلية في المنظمات غير الربحية عن الربحية والحكومية ؟

– كيف تساهم هذه الاختلافات في فهم الصفات الخاصة بالمنظمات غير الربحية عن الربحية والحكومية ؟

➢ **سلوك توليد وإنشاء الدخل:income-generating behavior** إن النطاق والمدى الذي تعمل فيه مؤسسات القطاع الثالث لتوفير خدمة فشل السوق في توفيرها حسب النوعية والكمية المطلوبة، يتطلب وجود مساعدة ودعم ولعل أهم مصادر الدعم الذي تدعم به عادة هذه المنظمات هو الإعانات المتعارضة **cross supsidization**، والتي تعني توفير خدمة تباع بواسطة مؤسسات القطاع الثالث مقابل ربح يستخدم هذا بح لتمويل خدمة أخرى قيمتها أكبر لدى هذه المؤسسات، وهكذا فان العائدات المكتسبة على هذا النحو قد تنتج من أن مؤسسات القطاع الثالث تتمتع بدرجة من القوة في السوق تمكنها من توفير تلك الخدمة، أو تنتج من أن هذه المؤسسات تطرح أسعارا أقل من المنافسين نتيجة الإعفاء الضريبي الذي يمنح لها أو نتيجة أي شكل آخر من الميزات التي تمنحها الحكومة لهذه المنظمات.

➢ **النماذج المثلى: optimizing models** إن النماذج السلوكية للمنظمات الإنسانية نماذج تهدف إلى تحقيق المثالية في التصرفات والسلوكيات، وتركز كلها على قطاع معين وهو المستشفيات التي تعتبر من أكثر المواضيع في نظريات العرض لهذه المنظمات، إلا أن اختيار المثالية والتي تتطلب تحقيق أقصى قيمة ممكنة في كل من النوعية والكمية والميزانية يمثل مشكلة لهذه النماذج، فخلافا للمنظمات التجارية التي تعتبر أن

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:01 السنة:2020 الصفحة: 1402–1427 تاريخ النشر:05–08–2020

زيادة الربح هو الهدف المنطقي لنشاطها، فالمنظمات الإنسانية * تهدف بل وتسعى أساسا للزيادة المثلى في النوعية والجودة أو الكمية لكل الخدمات التي تقوم بإنتاجها وتقديمها.*

4. مكانة القطاع الثالث ودوره التنموي في الولايات المتحدة الأمريكية:

1.4 طبيعة الأصول الخيرية والوقفية في الو.م.أ ومصادرها

وردت طبيعة الأصول الخيرية والوقفية في الو.م.أ في التقارير السنوية والدورية التي يقدمها وينشرها المركز الوطني لإحصاء الأعمال الخيرية the national center for charitable statistic ويعرف اختصارا ب nccs والبيانات موجودة على الموقع الالكتروني www.nptrust.org/philqntropic/statistics وتوضح مختلف الأشكال والجداول الآتي إحصاءات واردة في سنة 2017.

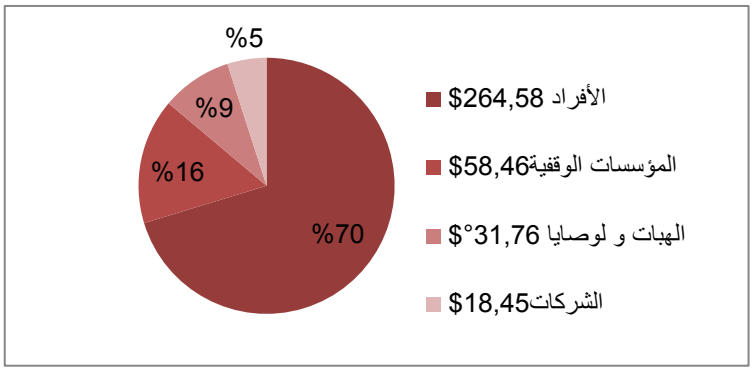

* لقد تم تطوير نماذج من المنظمات التي تتبع كل هذه الأهداف أو بعضها بواسطة نيوهاوس 1970 فيلد ستين 1971 للمستشفيات، للجامعات، جيمس 1973 للمنظمات الإنسانية بصفة عامة، هانسمان 1981 للهيئات الفنية، كما قام لي بتطوير نموذج خاص بالمستشفيات معاكس عام 1971 يتلخص في زيادة المدخلات مثل زيادة الميزانية ليس تحقيق أقصى إنتاج. وأصبحت النماذج التي تسعى لزيادة ميزانياتها كثيرة. ويفترض أن زيادة الميزانية للحد الأقصى يتم اختياره كهدف، لان ذلك يزيد من تبرير الراتب العالي للمديرين، ويخدم التبادل المطلوب بين الزيادة القصوى للنوعية والكمية المطلوبة من ناحية أخرى. للتفصيل في هذه النظرية أنظر : هيفاء بنت جميل الليل، مرجع سابق، ص.238.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:01 السنة:2020 الصفحة: 1402–1427 تاريخ النشر:05–08–2020

شكل01: مساهمة الأفراد والشركات والمؤسسات في العمل التطوعي 2015– مليار دولار–

المصدر: التقرير السنوي لإحصاء الأعمال الخيرية لعام 2015

.WWW.NPTRUST.ORG/PHILANTROPIC/STATISTICS

– نلاحظ من خلال هذا الشكل النسب الكبيرة في القطاع الثالث يساهم بها الأفراد والمؤسسات، حيث استطاعت المنظومة الاقتصادية الرأسمالية الامريكية إلى حد كبير تعبئة الموارد نحو القطاع الخيري، اذ يساهم كل من الأفراد والشركات أو ما يسمى بالمسؤولية الاجتماعية مساهمة طوعية معتبرة، ويقدر المعدل السنوي لمساهمة الأسر هو 2520 دولار.

والشكل التالي يوضح تطور المبالغ التي ساهم بها الأفراد من 1975 إلى 2015 :

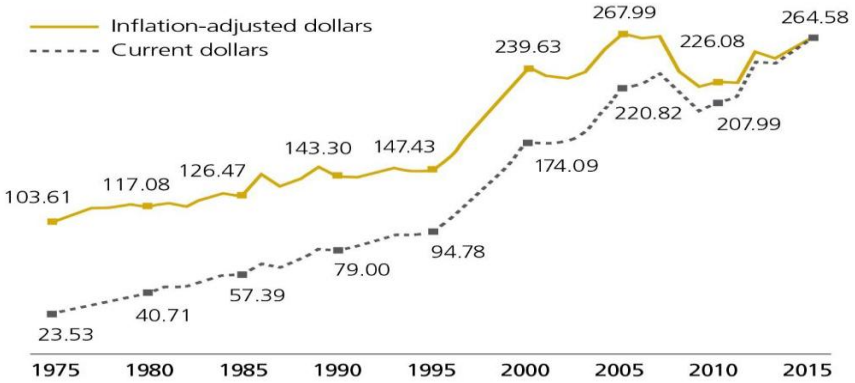

شكل 02: حجم تبرع الأفراد 1975–2015 بليون دولار المصدر:

WWW.NPTRUST.ORG

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:01 السنة:2020 الصفحة: 1402–1427 تاريخ النشر:05–08–2020

وتأتي في مرتبة أخرى المؤسسات الوقفية المانحة وأشهرها نوردها في الجدول التالي:

المؤسسات المانحة	مجموع الأصول
مؤسسة بيل وميايندا جيتس	29.2
مؤسسة فورد	11.6
مؤسسة بول غيتي ترست	9.6
مؤسسة روبرت وود جوستون	9.4
مؤسسة ليلي	8.4

جدول 1: أشهر المؤسسات المانحة في و.م.أ–مليار دولار –

المصدر: **WWW.NPTRUST.ORG**.

حيث بلغت إجمالي مساهمة المؤسسات الوقفية في سنة 2016 أكثر من 58.28 بليون دولار بارتفاع قدره 3.5% عن سنة2015، وبلغت مساهمة الشركات في سنة 2016 أكثر من 18.55بليون دولار بارتفاع قدره 3.5 % عن سنة 2015. والشكل التالي يوضح نسب التطوع حسب المصدر من 1976–2015 إذ احتل كل من الأفراد والمؤسسات الوقفية والشركات والهبات والوصايا على الترتيب المراتب الأولى خلال الفترة المذكورة.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:01 السنة:2020 الصفحة: 1402–1427 تاريخ النشر:05–08–2020

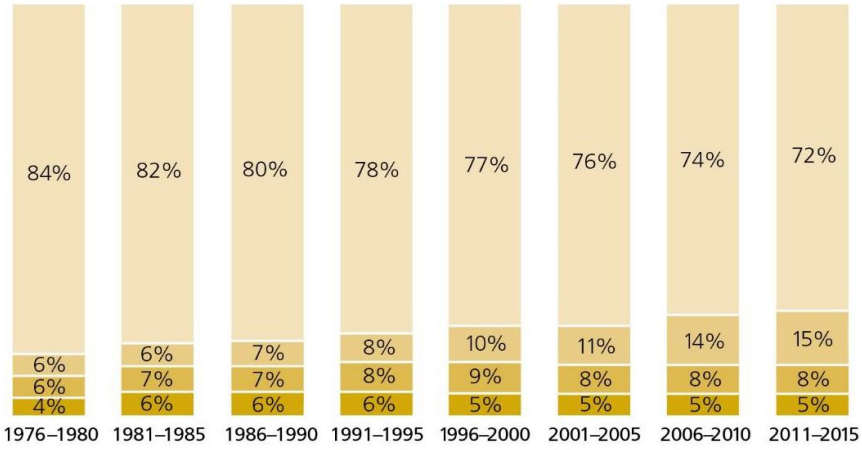

شكل 03: نسب التطوع حسب المصدر 1976–2015

المصدر: WWW.NPTRUST.ORG/PHILANTROPIC/STATISTICS

وبلغت قيمة التطوع الإجمالية في 2016 أكثر من 390.05 بليون دولار وهذا يعكس زيادة ب 4.2 % عن سنة 2015، وهذه النسب في تزايد مستمر من 1975 إلى الآن، وهذا ما يوضحه البيان التالي :

شكل 04: إجمالي العطاء الأمريكي 1975–2015

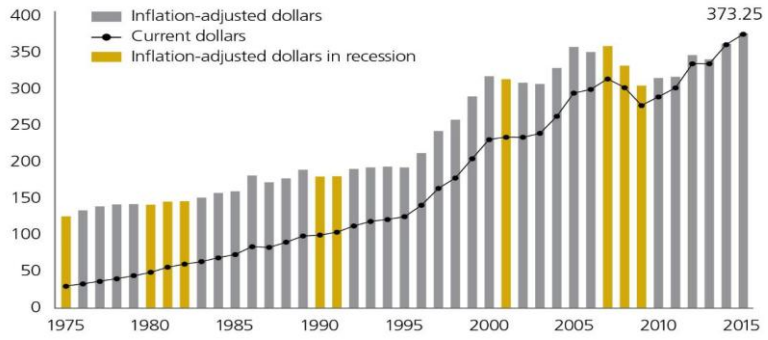

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:01 السنة:2020 الصفحة: 1402–1427 تاريخ النشر:05–08–2020

source: GIVING USA 2016.THE ANNUAL REPORT ON PHILANTROPY FOR YEAR 2015.
WWW.NPTRUST.ORG/PHILANTROPIC/STATISTICS

وتجدر إلى أن القطاع الوقفي كغيره من القطاعات معرض للمخاطر إذ تناقصت قيمة التطوع جراء الأزمة الاقتصادية ونفس الشيء بالنسبة للأصول الوقفية المستثمرة في المحافظ الاستثمارية، لكن الإدارة الكفؤة وتوزيع الاستثمارات على عدد من القطاعات ساعد في تقليل أو تحجيم تلك المخاطر وولدت قناعة لتنمية الموارد الذاتية على المدى الطويل. وهذا يترجم أيضا تطور عدد المتطوعين في مختلف المجالات وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

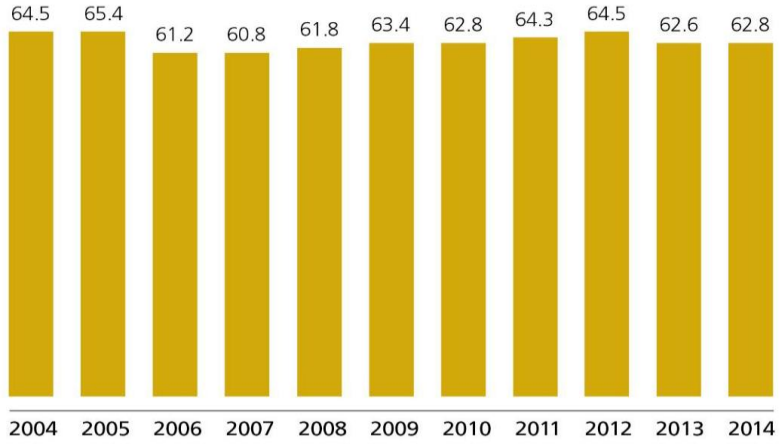

شكل 05: عدد المتطوعين 2004–2014 (بالمليون شخص)

source: GIVING USA 2016.THE ANNUAL REPORT ON PHILANTROPY FOR YEAR
2015. **WWW.NPTRUST.ORG/PHILANTROPIC/STATISTICS**

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:01 السنة:2020 الصفحة: 1402–1427 تاريخ النشر:05–08–2020

وتشير الدراسات إلى أن كثير من الأسر يتطوعون بانتظام.*[1] وهناك ما يقارب 25% من سكان الو.م.أ أي 63 مليون أمريكي يتطوعون بوقتهم، أي أن قيمة وقت التطوع هي 24.14دولار في الساعة بما يعادل 193 مليار دولار وأكبر الأنشطة التطوعية هي جمع الأغذية وتوزيعها بـــ 24.2% جمع التبرعات أو بيع المواد لجمع الأموال بـــ 23.9% النقل بـــ18.8% والتدريس بـــ17.9%. يوظف القطاع التطوعي أكثر من 10.2 مليون شخص أي ما يعادل 6.6% من حجم قوة العمل لأمريكا[2]. وتمثل مساهمة القطاع الثالث 2.1% في الناتج المحلي الإجمالي سنة 2016 وهذا ما يوضحه البيان التالي:

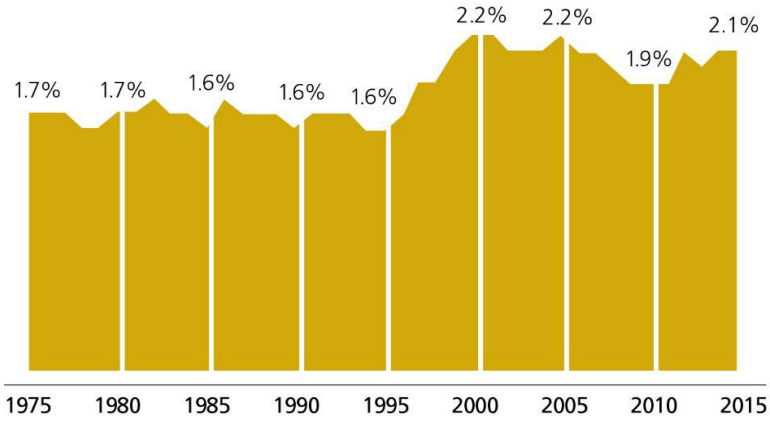

شكل 06: مساهمة القطاع الثالث في الناتج المحلي الإجمالي 1975–2015

source: GIVING USA 2016.THE ANNUAL REPORT ON PHILANTROPY FOR YEAR 2015.**WWW.NPTRUST.ORG/PHILANTROPIC/STATISTICS**

* هناك دراسات تؤكد ان كل أسرة أوربية وأمريكية تخصص تلقائيا وبشكل منتظم نحو 2% من دخلها للجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية، أي أنها من حيث لا تدري، تؤدي الزكاة في الاقتصاد الإسلامي.

[2]– كل هذه الأرقام قدمها المركز الوطني لإحصاء الأعمال الخيرية أنظر إلى التقرير السنوي:

"Giving USA 2016 The Annual Report on Philanthropy for the Year 2015"

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:01 السنة:2020 الصفحة: 1402–1427 تاريخ النشر:05–08–2020

وبلغ إجمالي عدد المنظمات الخيرية المسجلة 1.521.025 منظمة في ماي2015. بينما بلغ عدد المنظمات غير الربحية غير المسجلة 6مليون منظمة منها مليون فقط مسجلة.

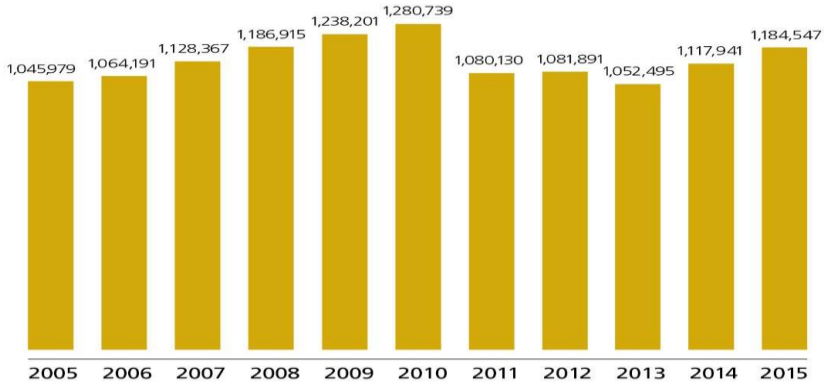

شكل07: عدد منظمات 501(C) (3) 2005–2015

source: GIVING USA 2016.THE ANNUAL REPORT ON PHILANTROPY FOR YEAR 2015.
WWW.NPTRUST.ORG/PHILANTROPIC/STATISTICS

وقد سميت هذه المنظمات بهذا الرقم لان المادة التي تنص على إعفاء المنظمات غير الربحية من الضرائب رقمها في قانون الإيرادات الداخلية هو 501 (C) ويحتوي القانون على 29 نوع من أنواع المنظمات غير الربحية منها (501)(3)(C)هي المنظمات غير الربحية الخاصة بالمؤسسات الدينية والتعليمية والعلمية الخيرية .

2.4 استخدامات العوائد الوقفية والتطوعية في مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي في الولايات.المتحدة .الأمريكية

البيان الآتي يمكننا من معرفة مدى مساهمة هذا القطاع بشكل واضح في الميادين الرئيسية للتنمية في الولايات المتحدة الأمريكية لسنة 2015 كما يلي:

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:01 السنة:2020 الصفحة: 1402–1427 تاريخ النشر:05–08–2020

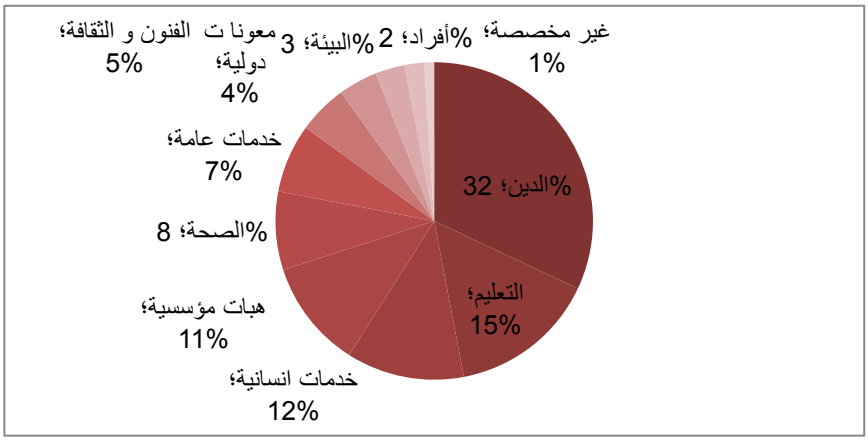

شكل 08: مساهمة العوائد الوقفية والتطوعية في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية عام 2015

source: GIVING USA 2016.THE ANNUAL REPORT ON PHILANTROPY FOR YEAR 2015.
WWW.NPTRUST.ORG/PHILANTROPIC/STATISTICS

5. تحليل النتائج

– إن تحليل البيانات يشير إلى ما يلي:

– أصبحت مؤسسات القطاع الثالث قوة فاعلة على المستوى الدولي، حيث عادلت مواردها وخبراتها الحكومات والمنظمات الدولية الرسمية واتسعت مجالات عملها ونشاطها، خاصة في المجالات التي تحقق أهداف التنمية المستدامة. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الاولى.

– تظهر النظريات الاقتصادية للقطاع الثالث التطوعي في الكتابات الاقتصادية في الدول الغربية مقسمة إلى قسمين: القسم الأول هو النظريات المتعلقة بدور المؤسسات الخيرية وتتناول الغرض من وجود هذا النوع من المؤسسات في اقتصاد أي دولة، وكذلك الوظائف الاقتصادية التي تقوم بها هذه المؤسسات. والقسم الثاني هو النظريات

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:01 السنة:2020 الصفحة: 1402–1427 تاريخ النشر:05–08–2020

التي تتعلق بسلوك هذه المنظمات وتتناول أهداف المؤسسات الخيرية، ودوافع المساهمين والمديرين في العمل او المساهمة في هذه المؤسسات. مما أثر في تكوين شكل ومضمون وحجم مؤسسات القطاع الثالث وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

– أن المجالات الحيوية للتنمية بكل أبعدها هي من أهداف القطاع الخيري في الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما يمكن إيضاحه في المجالات التالية:[1]

في المجال الديني: إن الأوقاف المخصصة للمجال الديني في الولايات المتحدة الأمريكية تزيد عن ثمانية أضعاف تلك المخصصة للمدارس، ونحو 26 ضعفا عن أوقاف المستشفيات، ولهذا الحجم الوقفي ما يبرره منها الحرية الدينية وتعدد المعتقدات في المجتمع الأمريكي والدور الهام للكنيسة في دمج المجموعات الدينية الجديدة وجذبها نحو المعتقدات النصرانية، فضلا عن المساهمة الهامة للكنيسة في إعداد الخطط التبشيرية الخارجية.

في المجال التعليمي: في ظل تزايد مشكلات التعليم الحكومي من حيث قلة الكفاءة وضعف مستوى التحصيل، ولذلك فإن أهم البدائل المطروحة هو الاعتماد على التعليم الذي يقوم به القطاع الوقفي والتطوعي بسبب النجاح الذي حققه، وعند الوقوف على بعض البيانات الخاصة بأصول وأوقاف بعض الجامعات في الغرب ندرك أهمية الأوقاف التعليمية في و.م. أ، فهي بمثابة موازنات كاملة لبعض دول العالم الثالث على رأسها وقفية جامعة هارفرد التي تتربع على القمة منذ عدة سنوات من حيث قيمة أصولها الوقفية التي بلغت في 2008 أكثر من36.5 مليار دولار" حيث أنه توجد علاقة

[1] – اسماعيل مومني، (2015)، **تطوير البناء المؤسسي للقطاع الوقفي في الاقتصاد الوطني** "، أطروحة دكتوراه، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، ص.206–211.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:01 السنة:2020 الصفحة: 1402–1427 تاريخ النشر:05–08–2020

بين أداء الجامعات وشهرتها العلمية وبين وجود أوقاف داعمة لها حيث تستخدم إيرادات الأوقاف فيما يلي : [1]

ا–تخفيف العبء على الميزانية الخاصة بالجامعة؛

ب –استقطاب متخصصين وخبراء للكراسي متميزين أكاديميا؛

ج –خفض نسبة الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس؛

د–استقطاب طلبة ممتازين عن طريق المنح الجامعية؛

ه –تطوير المرافق الجامعية خاصة بوجود المكتبات الوقفية.

في مجال الخدمات الصحية: الحقيقة أن الحكومة الأمريكية لا تؤمن صحيا إلا على موظفيها فقط من مدنيين وعسكريين، وهو ما يعني أن نسبة معتبرة من المستشفيات ومراكز الأبحاث الطبية يتم تمويلها من القطاع الخيري بشقيه الوقفي والتطوعي، والأرقام تشير أن النسبة التي يغطيها هذا الأخير وصلت في 1989 إلى 56%، حيث نجد أن عدد المستشفيات الخيرية يساوي ثلاث أضعاف عدد المستشفيات التجارية، وهي تحتوي على أكثر من خمسة أضعاف عدد الأسرة الموجودة في :المستشفيات التجارية وجانب القصور لا ينحصر في الوفرة والعدد بالنسبة للقطاع الحكومي، وإنما يتعداه إلى انخفاض إنتاجية الدولار المنفق في هذا القطاع بسبب العيوب والأمراض المعروفة في الإدارة الحكومية من حيث انعدام الوازع والدافع للعمل ومصاعب الروتين والبيروقراطية.

وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة وأن التجارب الدولية يمكن أن تشكل مصدرا لإقامة سياسات أكثر نجاعة في مجال الأوقاف الاسلامية.

6. الخاتمـــة

[1]– المرجع نفسه، ص.208.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:01 السنة:2020 الصفحة: 1402–1427 تاريخ النشر:05–08–2020

ما يمكن استخلاصه بالنسبة لتجربة القطاع الوقفي والتطوعي في البلدان الغربية أن حالة التفوق الغربي في هذا الميدان ليس مرده حالة التقدم المادي والتقني كما يتبادر إلى الكثيرين؛ بل يتعداه إلى دوافع حضارية وفنية أخرى تنسجم والنمط الاقتصادي والاجتماعي المطبق في هذه البلدان التي شكلت حافزا مهما لتطور هذا القطاع، وهو ما يغيب حاليا في تجربة الوقف الإسلامي الذي نشأ بحافز ديني في الأساس إلا أنه لم ينمو لعدم دعمه بمنظومة حضارية وفنية تضمن له الاستقلالية والحماية القانونية والحافز المادي القوي كما حدث في الغرب، وكملاحظة مهمة فإننا عندما نتحدث عن تعظيم العوائد الاجتماعية بالنسبة للاقتصاد الغربي عن طريق القطاع التطوعي والوقفي، فإنّ هذه العوائد الاجتماعية ترتد في النهاية إلى مؤشرات كمية مادية، مع أن الأصل في المشروع الوقفي الإسلامي هو تعظيم عوائده الاجتماعية، والتي ينبغي أن تتميز باستجابتها لاحتياجات المجتمع المختلفة.

– المقترحات:

– إن ضرورة إعادة إحياء مؤسسات الأوقاف ومنحها الإطار المؤسسي الذي يستجيب لخصوصية هذه المؤسسات القائمة على النشاط الخيري التطوعي، كقطاع اجتماعي متميز، حيث أصبح من الضرورة بمكان في ظل ما تشهده هذه المؤسسات من تطور ونمو ملحوظين من خلال العمل الخيري في الدول الغربية، انعكاسا لنجاحها وحجم مساهماتها في العمل التطوعي.

– إن المطالبة بإعادة بعث هذه المؤسسات كمؤسسات فاعلة في المجتمع ليس منبعها الشعور بالعاطفة اتجاه هذه المؤسسات–وان كان مطلوبا– بل إن المطالبة بذلك قد فرضه النجاح الكبير الذي حققته مثيلاتها في المجتمعات الغربية على اختلاف المسميات،

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:01 السنة:2020 الصفحة: 1402–1427 تاريخ النشر:05–08–2020

عندما توفرت لها الأوضاع المناسبة، والنجاح الذي حققته هذه المؤسسات بذاتها أثناء المتابعة التاريخية خاصة قبل الاستعمار.

آفاق البحث:

– مقارنة بين مؤسسات العمل الخيري في المؤسسات الغربية ومؤسسات العمل الخيري في الدول العربية.

– آثار التمويل الاجتماعي على التنمية المستدامة.

– آثار التكامل بين مؤسسات الاقتصاد الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة.

– دور مؤسسة الوقف في تحقيق التنمية السياسية المستدامة.

7. المراجـــع:

– الكتب:

1- منذر قحف، **الوقف الإسلامي تطوره إدارته تنميته**، (دمشق: دار الفكر، 2001)، ص.42.

2- ليستر م.سالمون وهيلموت ك أنهاير، **مفهوم العمل الخيري والتطوعي، دراسة مقارنة للقطاع غير الربحي، الغرض المنهجية، التعريف، التصنيف**، ترجمة بدر ناصر المطيري، (الكويت: الأمانة العامة للأوقاف، 1994)، ص12.

3- Wolfgang Seibel and Helmut K Anheir, Sociological and Political Science Approaches to the Third Sector.in the third sector: comparative studies of Nonprofit organizations, editors by Helmut K Anheir and Wolfgang Seibel, Walter de gruty , BERLIN.1990. p7.

4- Edith Archambault.Public Authorities and Nonprofit Sector.In France. in the third sector: comparative studies of Nonprofit organizations, editors by Helmut K Anheir and Wolfgang Seibel, Walter de gruty , BERLIN.1990. P295.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد:34 العدد:01 السنة:2020 الصفحة: 1402–1427 تاريخ النشر:05–08–2020

5- نجوى سمك والسيد صدقي عابدين، **دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة، الخبرتان المصرية واليابانية**، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2002)، ص48.

6- إبراهيم البيومي غانم، **الأوقاف والسياسة في مصر**، (القاهرة: دار الشروق، 2000)، ص66.

7- إبراهيم بن على الملحم، **إدارة المنظمات غير الربحية الأسس النظرية وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية**، (الرياض: جامعة الملك سعود، 2004)، ص.9.

8- كمال منصوري، **الإصلاح الإداري لمؤسسات قطاع الأوقاف**، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009.

9- اسماعيل مومني، "**تطوير البناء المؤسسي للقطاع الوقفي في الاقتصاد الوطني**"، أطروحة دكتوراه، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2015/2014، ص. 206–211

– المجـــلات:

10- هيفاء بنت رضا جمل اليل، "**المنظمات الإنسانية غير الربحية كقطاع اقتصادي ثالث التجربة السعودية**"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جويلية 2000، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، ص.217.

– التقارير السنوية:

" Giving USA 2016 The Annual Report on Philanthropy for the Year 2015"

– المواقع الالكترونية:

WWW.NPTRUST.ORG/PHILANTROPIC/STATISTICS